A

الأمم المتحدة

الجمعيـة العامـة

Distr.
GENERAL

A/53/223
10 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الـــــدورة الثالثـــــة والخمســـون
البند ١٠١ من جدول الأعمال المؤقت*

دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير تلبية لطلب ورد في قرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وهذه هي المرة الأولى التي يطلب فيها من الأمين العام أن يعد تقريراً عن مسألة الائتمانات الصغيرة والقضاء على الفقر، وتعكس الأهمية التي أعطيت للموضوع النجاح الأخير لبرامج الإقراض صغيرة الحجم مثل مصرف غرامين في بنغلاديش. وتعتمد هذه البرامج على إقراض (مئات قليلة من الدولارات عادة) إلى مشروعات صغيرة في الزراعة والتوزيع والحرف والتجارة والأنشطة المماثلة. وقد أثار طابع المشاركة لهذه المشاريع، مع التركيز على المشاريع النسائية وتوظيف المرأة آمال تقليل الفقر عن طريق هذا النهج.

ويتولى هذا التقرير مسح التجربة الحالية وتسليط الضوء على نواحي القوة والضعف في نهج الائتمانات الصغيرة بما في ذلك صعوباتها الإدارية وروابطها المحدودة مع الخدمات الأخرى للفقراء. كما يتضمن التقرير مقترحات لتقوية العمليات ويقدم ذريعة خاصة لضمان إنشاء مشاريع الائتمانات الصغيرة في سياق أوسع من دعم قطاع المشاريع الصغيرة. ويتم في هذا الصدد التأكيد على مسؤوليات البلدان المانحة.

وفي الختام يسلط التقرير الضوء على أنشطة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في دعم الائتمانات الصغيرة، مع التأكيد بشكل خاص على الفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقراً الذي يرعاه البنك الدولي.

* A/53/150.

المحتويات

		الفقرة	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١ - ٣	٣
ثانيا -	دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر	٤ - ٤٠	٣
	ألف- الائتمانات الصغيرة والقضاء على الفقر	٥ - ٧	٤
	باء - صفات برامج الائتمانات الصغيرة وانتصاراتها الأخيرة	٨ - ٢٥	٤
	جيم - التطورات الأخيرة للمؤسسات الدولية	٢٦ - ٣١	٩
	دال - نحو دعم أقوى للمشاريع الصغيرة	٣٢ - ٤٠	١٠
ثالثا -	الدعم الدولي لإقراض الائتمانات الصغيرة	٤١ - ٦١	١٢
	ألف- الأمم المتحدة	٤٢ - ٥٢	١٢
	باء - صناديق وبرامج الأمم المتحدة	٥٣ - ٥٦	١٥
	جيم - الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة	٥٧ - ٦١	١٧

أولا - مقدمة

١ - يتمثل غرض عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥ في تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع عن طريق العمل الوطني والتعاون الدولي، وتمّ آخر إبلاغ للجمعية العامة عن التقدم على الجبهة المناوئة للفقر في تقرير الأمين العام المعنون "الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦) والتوصيات المتعلقة ببقية العقد" (A/52/573). وأعد تقرير مستكمل عن العقد للدورة الحالية.

٢ - ولاحظت الجمعية العامة في قرارها ١٩٤/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ أن برامج الائتمانات الصغيرة في كثير من بلدان العالم أثبتت أنها أداة فعالة في تحرير الناس من الفقر وساعدت في زيادة مشاركتها في عمليات المجتمع الاقتصادية والسياسية. وضمن نصوص أخرى طلبت الجمعية العامة إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة، وبخاصة صناديقها وبرامجها ولجانها الاقليمية، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية والاقليمية والوكالات المانحة ذات الصلة المشتركة في القضاء على الفقر، أن تنظر في إدراج نهج الائتمانات الصغيرة في برامجها بصفته أداة من أدوات القضاء على الفقر. وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها التالثة والخمسين بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والبنك الدولي، تقريراً عن دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر.

٣ - كما أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥، أهمية تحسين إمكانية الوصول إلى الائتمانات تحسيناً كبيراً بالنسبة إلى صغار المنتجين الريفيين أو الحضريين والمزارعين المعدمين، وغيرهم من ذوي الدخل المنخفض أو المنعدم، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المرأة والفئات المحرومة والمستضعفة. ودعيت الحكومات إلى إعادة النظر في الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية الوطنية التي تقيد إمكانية وصول من يعيشون في فقر، وخصوصاً النساء منهم، إلى الائتمانات بشروط معقولة؛ وإلى وضع أهداف واقعية لتوفير إمكانية الوصول إلى الائتمانات الميسورة؛ وتوفير حوافز لتحسين الوصول إلى قدرات النظم الائتمانية المنظمة ومقدرتها على أداء الخدمات الائتمانية والخدمات ذات الصلة للأهالي الذين يعيشون في الفقر والفئات المستضعفة؛ وإلى توسيع الشبكات المالية اعتماداً على الشبكات الحالية؛ وإلى تشجيع الفرص الجذابة للمدخرات وضمان الوصول المتكافئ إلى الائتمانات على الصعيد المحلي.[١]

ثانيا - دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر

٤ - هذه هي المرة الأولى التي يطلب فيها من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن موضوع الائتمانات الصغيرة. وفي السياق الأوسع للكفاح الدولي ضد الفقر، تسلط الورقة الأضواء على أوجه

القوة والضعف في نهج الائتمانات الصغيرة وتستمد منها بعض الاستنتاجات بشأن طريقة العمل في المستقبل. ويوفر التقرير، على نحو ما طلبته الجمعية العامة، معلومات من صناديق وبرامج ووكالات الأمم المتحدة عن إجراءآتها ولا سيما في هذا الميدان.

ألف - الائتمانات الصغيرة والقضاء على الفقر

٥ - منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تزداد الأولوية الممنوحة للقضاء على الفقر. وعلى نحو ما ذكر في التقرير السابق للأمين العام بشأن القضاء على الفقر (A/52/573)، من المقبول الآن بصورة موسَّعة أن يُعد النمو الاقتصادي القوي المكثف العمالة والمتكافئ المقترن بمبالغ كبيرة من النفقات الاجتماعية، ولا سيما الموجهة منها إلى الفقراء (الذين يقدرون الآن بـ ١,٣ من بلايين الأشخاص) تركيبة رابحة في محاربة الفقر.

٦- وأدت عوامل كثيرة إلى زيادة الاهتمام بدور الائتمانات الصغيرة في تشجيع النمو بقدر أكبر من الإنصاف. وكانت هذه العوامل زيادة في الاعتراف بأهمية تمكين جميع الاهالي من زيادة حصولهم على جميع عوامل الانتاج بما في ذلك الائتمانات، وإلى جانب ذلك، فإن قيمة دور المنظمات غير الحكومية في التنمية تحظى بمزيد من الاهتمام.

٧ - وهذا هو السياق الذي قامت فيه الائتمانات الصغيرة بإحراز درجة معينة من الامتياز. وهو يقوم على الاعتراف بأن قدرة الفقراء الكافية على القيام بالأعمال الحرة ينبغي تشجيعها بتوافر القروض صغيرة الحجم وتقديمها إلى قطاع الأعمال الحرة الصغيرة. ويمكن أن يتيح لهم هذا أن يكونوا أكثر اعتماد على الذات ويخلق فرصاً للعمالة ويؤدي على الأقل إلى تشغيل المرأة في أنشطة منتجة من الناحية الاقتصادية. وهناك حالياً ما يقدر بنحو ٣٠٠٠ من المؤسسات المالية الصغيرة في البلدان النامية. وتساعد هذه المؤسسات أيضاً على خلق أسواق مالية أكثر عمقاً وانتشاراً في تلك البلدان.

باء - صفات برامج الائتمانات الصغيرة وانتصاراتها الأخيرة

٨ - توجد ترتيبات الإقراض غير الرسمي وذي النطاق الضيق في أجزاء كثيرة من العالم ولا سيما في المناطق الريفية وهي لا تزال موجودة. ومن الأمثلة الجيدة نظم غانا وكينيا ومالاوي ونيجيريا ("الدوامة" و"esusus"، الخ). وهي توفر لسكان الريف الحصول على المدخرات ضمن المناطق المحلية، وعلى وسادة معينة ضد التقلب الاقتصادي، وتشجع وجود شعور تعاوني ومجتمعي. وتقدم المجموعات المشكلة ضامناً مشتركاً وتخدم بوصفها أدوات لنشر المعلومات القيمة المفيدة لأغراض التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

٩ - وتعتمد جميع الاقتصادات على وظيفة الوسيط المالي لتحويل الموارد من المدَّخرين إلى المستثمرين. وفي الاقتصادات السوقية تؤدي هذه الوظيفة المصارف التجارية وأسواق رأس المال. وتعد الوساطة المالية الأكثر انتشارا، وزيادة العمق والتنوع، سمة مميزة لتقدم التنمية ولكن الأسواق الرأسمالية

لا تزال في كثير من البلدان النامية في مرحلة بدائية، وتتردد مصارفها التجارية في إقراض الفقراء بسبب عدم وجود الضامن والتكاليف المرتفعة للعمليات. ويقترض الفقراء مبالغ صغيرة نسبياً ويستهلك تجهيز الإقراض والإشراف عليه تكاليف إدارية لا تتناسب مع مبالغ القروض. وأكدت دراسة أعدها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن تعقيد الإجراءات والأوراق الخاصة بالقروض مع نقص الخبرة المحاسبية تحدد من حصول الفقراء على مصادر الائتمان. وتستشهد تقارير أخرى بحقيقة تفضيل القادة التجاريون في المناطق الريفية التعامل أساساً مع المزارعين الكبار.

١٠ - وأدى غياب المصارف التجارية إلى صور غير تقليدية للإقراض. وترجع الأهمية المعطاة مؤخراً إلى الائتمانات الصغيرة بقدر كبير إلى نجاح عدد قليل نسبياً من برامج الائتمانات الصغيرة وزيادة نطاقها. ويصل مصرف غرامين في بنغلاديش الذي يعد أبرز النجاحات إلى أكثر من ٢ مليون شخص مع إقراض تراكمي يبلغ ٢,١ من بلايين الدولارات. وتعرف أمثلة ناجحة مشابهة في أمريكا اللاتينية (مثل بانكو سوليداريو في بوليفيا)، وأقل من ذلك في أفريقيا (يعد برنامج المشاريع الريفية الكينية مثلاً جيداً). كما سجل تقدم في عدة اقتصادات عابرة مختلطة في بعض الحالات. ولم تحقق مثل هذه المؤسسات درجة من النجاح فقط ولكنها نجحت أيضاً في جذب دعم المانحين وإثارة الانتباه.

١١ - وتتسم هذه الخطط بقروض صغيرة نسبياً، أي عدة مئات من الدولارات على الأكثر. وتكون فترة السداد قصيرة نسبياً، نحو سنة أو ما يقرب منها. وتعد النساء من كبار المنتفعين بهذه الأنشطة، وتوجه المبالغ أساساً إلى الزراعة والتوزيع والتجارة والحرف الصغيرة والصناعات التحويلية. ويكون الهيكل الإداري خفيفاً بوجه عام، وتكون العملية بأكملها مساهمة بطابعها. ويختلف أثر الائتمانات الصغيرة اختلافاً كبيراً بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

١٢ - وفي كثير من البلدان النامية تكون أسعار الفائدة الإجمالية مرتفعة في بادئ الأمر بحيث تكون الفوائد التي تتقاضاها خطط الإقراض الصغير مرتفعة جداً عند إضافة معدل المجازفة. وتطالب كثير من هذه المؤسسات الصغيرة بمعدلات سداد مرتفعة. ويرجع هذا إلى هياكل المشاركة غير الرسمية التي تهيئ جواً يحترم فيه الدائنون التزاماتهم. وبالرغم من أن هذه الظاهرة صحيحة بالتأكيد بالنسبة للمؤسسات ذات الإدارة الحسنة؛ فإنه لا يمكن التحقق مما إذا كانت هذه سمة عالمية. ويكون هذا بقدر ضئيل بواسطة البحوث "العالمية" في هذا الميدان بالرغم من أن المؤلفات المتعلقة بالائتمانات الصغيرة انتشرت في السنوات الأخيرة.

١٣ - وتنبغي ملاحظة أنه على الرغم من إجراء عدد كبير من الدراسات حتى الآن عن تأثير برامج الائتمانات الصغيرة على إيرادات الأسر المعيشية فقد تبين ان المشتركين في مثل هذه البرامج لديهم إيرادات أعلى وأكثر استقراراً مما كان لديهم قبل الانضمام إلى هذه البرامج؛ ولا تزال لدى بعض المشتركين تحفظات بشأن نتائج هذه الدراسات. وزيادة على ذلك فلا يمكن لكثير من هذه البرامج القيام بتقييمات للتأثير لأنها تكون عامة مكلفة ومُضيّعة للوقت. وهناك خلافات جادة فيما بين الخبراء بشأن سريان المنهجيات المستخدمة في بعض الدراسات المنشورة. ففي بعض الحالات خلصت بعض الدراسات القوية

إلى نتائج غير حاسمة. وتبين بعض الدراسات أن هناك حدوداً لاستخدام الائتمان أداة للقضاء على الفقر بما في ذلك الصعوبات المتمثلة في تحديد الفقراء وتوجيه الائتمانات للوصول إلى أفقر الفقراء. وتضاف إلى هذا حقيقة أن كثيراً من الناس، ولا سيما أفقر الفقراء، لا يكونون عادة في موقف يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي، وذلك جزئياً لأنهم يفتقرون إلى المهارات التجارية وحتى إلى حافز التجارة.

١٤ - وعلاوة على ذلك فانه ليس من الواضح ما إذا كانت الدرجة التي انتشرت بها الائتمانات الصغيرة، أو التي يمكن أن تنتشر بها، يمكن أن تحدث أثراً كبيراً في الفقر العالمي. والاستخدام الفعلي لهذا النوع من الإقراض متواضع نسبياً: فالحافظة الكلية للبنك الدولي تبلغ على سبيل المثال ٢١٨ مليون دولار فقط. وفي الاجتماعات الدولية الأخيرة ذكر أن هدف الوصول إلى ١٠٠ مليون أسرة بحلول عام ٢٠٠٥ يتطلب إنفاقاً سنوياً إضافياً يبلغ حوالي ٢,٥ من بلايين الدولارات. وينبغي مقارنة هذا بمجموع الناتج الوطني الإجمالي لجميع البلدان النامية والذي يبلغ الآن نحو ٦ ترليون من الدولارات. وقد يبدو من المطلوب إيجاد اتجاه معين من النسبة بشأن الائتمانات الصغيرة.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك فإن الهياكل الإدارية التي تحكم هذه المؤسسات تكون عامة إما هشة وإما متخلفة، وغالباً ما تنطوي على تكاليف كبيرة للعمليات. ويتوقف نجاح التوسط المالي في أي وقت بدرجة كبيرة على مدى الكفاءة التي يتم بها التعامل. وإذا كانت تكاليف العملية مقترنة بإسعار الفائدة المرتفعة تقتضي أن تدر العملية موضوع البحث هوامش ربحية في حدود ٣٠ إلى ٥٠ في المائة، فمن غير الواضح أن تكون هذه العملية مقيدة اقتصاديا. وليس من المدهش انه في كثير من عمليات إقراض الائتمانات الصغيرة تسيطر الأنشطة التجارية ذات العائد السريع والهوامش الربحية الكبيرة.

١٦ - وفي حالات كثيرة كانت برامج الائتمانات الصغيرة عمليات تقف وحدها. وهناك الآن قدر كبير في توافق الآراء على أن إقراض الفقراء يمكن أن ينجح بشرط أن يكون مصحوبا بخدمات أخرى ولا سيما التدريب والمعلومات والوصول إلى الأراضي. وعلى سبيل المثال أكدت دراسة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ان الائتمانات تحتاج إلى أن تستكمل بالوصول إلى الأراضي والتكنولوجيات المناسبة. ولكن مثل هذه الأنشطة تتطلب دعماً قوياً من القطاع العام. وفي بعض البلدان الأكثر انخفاضاً في الدخل يعد الافتقار إلى الوصول للأرض أقوى سبب منفرد للفقر الريفي يسيطر على حالة الفقر في هذه البلدان. ومع ذلل فإن عدداً قليلاً من البلدان لديه برامج كبيرة لإصلاح الأراضي.

١٧ - وعلاوة على ذلك فإن المنظمات غير الحكومية والمانحين الأجانب يؤدون دوراً متزايداً في نشر مؤسسات الإقراض الصغير. وتبين الأبحاث أن أفضل النتائج تتحقق عندما تتعاون حكومات البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية في العمل. ورغم أن مشاركة المانحين يمكن أن تكون إيجابية، فانه ينبغي الإشارة إلى أن إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية انخفض في السنوات الأخيرة.

التطورات الأخيرة

١٨ - على مدار العقد الماضي اعتمدت مؤسسات التمويل الصغير طرقاً مبتكرة لتوفير خدمات الائتمانات والمدخرات إلى الفقراء أصحاب المشاريع. وتم مناصرة نهجين بشأن دور الائتمان في تقليل الفقر. وبينما يعتقد مؤيدو نهج توليد الدخل انه ينبغي تقديم الائتمانات أساساً إلى الفقراء أصحاب المشاريع لتمكينهم من تمويل أنشطة معينة مدرة للدخل لزيادة مواردهم؛ فإن مناصري ما يسمى بنهج الحد الأدنى الجديد يجادلون بأن البرامج الائتمانية سوف تواصل مساعدة الفقراء على محاربة الفقر بإعطاء الائتمان لأي شخص فقير يستطيع رد القرض بدون أن تملى على هذا الشخص كيفية استخدام القرض. وأوضحت بعض الدراسات أن مشكلة الاستخدام غير المنتج للقرض على النحو الذي يناصره مؤيدو نهج الحد الأدنى تكمن في أنه عن طريق استهلاك القروض بدلاً من استثمارها، يمكن لإجراءات مثل هؤلاء المقترضين أن تنتج، إذا قلدها فقراء آخرون، تأثيراً سلبياً على النمو المستقبلي للائتمانات الصغيرة.

١٩ - ونجحت مؤسسات تمويل صغير كثيرة في الوصول إلى أفقر الفقراء بوضع استراتيجيات مبتكرة. وتشمل هذه الاستراتيجيات توفير قروض صغيرة للفقراء ولا سيما في المناطق الريفية بمعدلات فائدة كاملة الكلفة وبدون ضامن وتستحق السداد على أقساط كثيرة. وينظم المقترضون في مجموعات مما يقلل من مجازفة التخلف عن السداد. وهذه أيضاً آليات فعالة تبث عن طريقها معلومات قيمة تتعلق بطرق تحسين الصحة والحقوق الشرعية والاصحاح وغيرها من الاهتمامات المتصلة بالفقراء. وقبل كل شئ استهدفت كثير من برامج الائتمانات الصغيرة إحدى أكثر الفئات تضرراً في المجتمع - وهي المرأة التي تعيش في أسرة معيشية تملك أرصدة قليلة أو لا تملك أية أرصدة. وعن طريق تقديم فرص للعمالة الذاتية خلصت دراسات كثيرة إلى أن هذه البرامج أدت بدرجة كبيرة إلى زيادة الأمن والحكم الذاتي والثقة بالنفس للمرأة ومركزها داخل الأسرة المعيشية.

آسيا

٢٠ - تقدم الإقراض الصغير إلى أكبر حد في المنطقة الأسيوية. وثمة نهج ابتكاري استخدمه بنجاح نظام مصرف غرامين للآداء الائتماني هو "رصد فئة الند" لتقليل مجازفات الإقراض رغم أن بعض الدراسات توحي بأن السبب في ارتفاع السداد لمصرف غرامين يرجع جزئياً أيضاً إلى ممارسة الاجتماعات العامة الاسبوعية التي يكون الحضور فيها إجبارياً لسداد أقساط القروض وجمع المدخرات. ومما يذكر أن الاجتماعات عززت ثقافة الانضباط وممارسات السداد الروتينية ومسؤولية الموظفين. ولا تستخدم جميع مؤسسات التمويل الصغير "رصد فئة الند". وتعتمد مؤسسات أخرى مثل مصرف راكيات في اندونيسيا الذي يخدم ٢,٥ مليون عميل و ١٢ مليون من صغار المدخرين على مراجع الشخصية ووكلاء الإقراض المعينين محلياً بدلاً من الضامن المادي.

٢١ - أما المصرف التايلندي للزراعة والتعاونيات الزراعية فيخدم ما يقرب من ١ مليون من المقترضين و ٣,٦ مليون من صغار المدخرين. ويعد الجدد، مثل اتحاد التقدم الاجتماعي في بنغلاديش مع نصف مليون

من العملاء، وصناديق الائتمان الشعبية في فيتنام بأعضاء أو عملاء يبلغ عددهم ٠٠٠ ٢٠٠، أمثلة أخرى لإمكانية النمو في هذه التجارة. كما يذكر أيضاً أن مؤسسات أخرى مثل اتحاد الوكالات الكمبودية للتنمية الاقتصادية المحلية، وبوروتانغيل في بنغلاديش وبنك الهند، وأمانة اختيار في ماليزيا تحرز تقدما حسناً.

٢٢ - وتشترك مختلف المؤسسات في آداء خدمات التمويل الصغير. وهي تشمل المصارف التجارية الرسمية والمصارف الريفية والمؤسسات التعاونية والاتحادات الائتمانية والمنظمات غير الحكومية. وتتراوح طرقها لأداء الأعمال بين فئات التضامن بأسلوب مصرف غرامين والمؤسسات التي تتعامل مع عملاء أفراد، وبين فئات الخدمة الذاتية. وتشير التقارير إلى أن بعض المؤسسات تعدت الائتمان لتقديم التأمين وغيره من الخدمات المالية. ويقدم مصرف غرامين ولجنة بنغلاديش للنهوض بالريف خدمات غير مالية مثل تسهيلات منافذ القطاعي لمنتجات عملائها.

أمريكا اللاتينية

٢٣ - في أمريكا اللاتينية ذكر أن وكالة العمل الدولي، وهي وكالة إنمائية لا تستهدف الربح، وفروعها وزّعت في السنوات الخمس الماضية ١ بليون دولار من القروض على أصحاب المشاريع الصغيرة الفقراء. وتكون قروضها للمرة الأولى بين ١٠٠ و ٢٠٠ دولار والمعدل الإجمالي للسداد فوق ٩٨ في المائة. وتوفر شبكتها التي تضم ١٩ فرعاً في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية ٣٠٠ مليون دولار في السنة قروضاً لأصحاب المشاريع الفقراء (٥٦٪ منهم من النساء). ومنذ عام ١٩٨٧ ازدادت شبكة العمل الدولي من ٠٠٠ ١٣ إلى ٠٠٠ ٢٨٥ من العملاء المقترضين النشطين. وتقوم أكبر ستة فروع الآن بتوفير ١ مليون دولار شهرياً كقروض. وتوفر مؤسسة التضامن المصرفي في بوليفيا، التي نمت من منظمة غير حكومية تقدم الائتمانات إلى مصرف تجاري مرخص بالكامل، خدمات مالية إلى ٠٠٠ ٦٧ شخص، وهو ما يزيد على نصف العدد الإجمالي للعملاء في كل الشبكة المصرفية البوليفية. ويذكر أن رابطة تنمية المشاريع الصغيرة للجمهورية الدومينيكية ومؤسسة العمل التجاري في بيرو قامتا بتحقيق الاستدامة.

أفريقيا

٢٤ - في غرب أفريقيا حينما لا تزال مؤسسات التمويل الصغير في طفولتها ثمة دراسة حالة أعدها البنك الدولي لتسعة من برامج التمويل الصغير - برايد وكريدي رورال وكريدي موتويل في غينيا، وكريدي موتويل في السنغال، والمصارف القروية نيغاندا (السنغال)، وموارد الصناديق الشعبية ومشروع عمل السهل للنهوض بالائتمانات الصغيرة في السهل (بوركينا فاصو)، والصناديق القروية لبلاد دوغون وكافوجيغينو في مالي، خلصت إلى أن جميع هذه البرامج التسعة تسير بدرجة كبيرة في مسار أفضل الممارسات في ميدان التمويل الصغير. ومن حيث الإقراض المستدام لأصحاب المشاريع الصغيرة، أعطت الدراسة درجات عالية للبرامج على الأسس التالية: ان جميع البرامج التسعة تقع بالقرب من عملائها في أكبر مناطق التجمع الممكنة؛ وانها تستخدم تكنولوجيات إقراض تتصف بالبساطة وجودة مناسبتها للبيئة الثقافية ورخصها للمقرض والعميل؛ وانها تستخدم أساليب فعالة للحصول على معدلات سداد مرتفعة؛ وان معظمها يحتوي على

مدخرات تفي بالحاجة الماسة لجميع الناس، وانها تضع أسعاراً لقروضها تزيد بكثير على أسعار الإقراض التجاري، رغم أنها ليست بأسلوب الاستعادة بكامل القيمة.

٢٥ - وثمة دراسة حديثة أعدت لـ ١١ من برامج تمويل المشاريع الصغيرة - وكالة الائتمانات للمشاريع الخاصة في السنغال، والوكالة الدومينيكية لتنمية المرأة في الجمهورية الدومينيكية، وتضامن مصرف بوليفيا، وبادان كريدي ديسا، ومصرف ريكيات اندونيسيا ولمباغا بركريدي ديسا في اندونيسيا، وبنك باركين رايا في النيجر، ومؤسسة العمل التضامني في كولومبيا، ومؤسسة الشركات المتكاملة في كوستاريكا، ومصرف غرامين في بنغلاديش، وبرنامج المشاريع الريفية في كينيا، وأظهرت أن ١٠ من هذه البرامج كانت تعمل بكفاءة. وكانت خمس مؤسسات رابحة بالكامل وتولد على أصولها عائدات إيجابية معدلة حسب التضخم. وذكر أن وكالة ائتمانات المشاريع الخاصة في السنغال، ومصرف التضامن في بوليفيا ومؤسسة لمباغا باركريدتان دياس في اندونيسيا قامت في عام ١٩٩٣ بتغطية ١٠٠ و ١٠٣ و ١٣٧ في المائة من تكاليفها على الترتيب. ونظراً لتزايد شعبية مؤسسات التمويل الصغير، التي تستكشف بعضها الآن إمكانية تعبئة الودائع أو رفع رأس المال التجاري، ذكر أن منظمي المصارف في بلدان مثل بوليفيا وبيرو وغانا وكينيا وبلدان أخرى يضعون قوانين أو قواعد خاصة لهذه الفصيلة من المؤسسات. ففي بوليفيا ذكر أن مصرف التضامن، وهو مصرف تجاري خاص للمشاريع الصغيرة، تنظمه هيئة الإشراف على المصارف بنفس الشروط المالية والإبلاغية للمصارف التجارية، ولكن بمستندات أبسط للقروض وتصنيف أبسط للمجازفات. وفي حالة بوليفيا التي تسعى إلى تشجيع قيام الجديد من مؤسسات التمويل الصغير، يذكر أن الحكومة بدأت في ترخيص طبقة جديدة من الوسطاء المعروفين بالصناديق المالية الخاصة الخاضعين لنفس شروط السيولة والاحتياطي المفروضة على المصارف ولكن بشروط حد أدنى أكثر انخفاضاً من رؤوس الأموال.

جيم - التطورات الأخيرة للمؤسسات الدولية

٢٦ - أشارت إحدى نتائج مناقشة أخيرة إلى وجود حاجة إلى جهد دولي أكثر تنسيقاً وتوزيعاً إذا أريد نشر الائتمان الصغير وبخاصة على النطاق الذي تتطلبه التوقعات الآن. وبأخذ هذا المنظور في الاعتبار قاد البنك الدولي عملية التنسيق الدولي أساساً بإنشاء الفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقراً الذي يجمع عدداً من البلدان المانحة الغربية والوكالات الدولية. وللفريق هياكل مساعدة تضمن أن تستشار المنظمات غير الحكومية والمقترضين بصفة عامة.

٢٧ - ويضم الفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقراً ٢٥ عضواً منها هيئات الأمم المتحدة، وهو جهد متعدد المانحين للتصدي للمشاكل التي تواجه التمويل الصغير. وأهم هذه المشاكل الافتقار إلى وصول المعلومات وقياس التخلف في القروض وتحديد أسعار الفائدة ووضع إجراءات التسليف واستحداث المشاريع التجارية. ويتمثل هدف الفريق في دعم الممارسات الجيدة للمانحين بما في ذلك معايير الأداء.

٢٨ - وفيما يتعلق بمستوى التمويل لمؤسسات الائتمانات الصغيرة في أول عامين ونصف لها، وفر الفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقراً حوالي ١٨ مليون دولار في شكل منح لمؤسسات الائتمانات

الصغيرة والتزم أيضاً بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار في السنوات الثلاث الماضية لأنشطة التمويل الصغير، وهذه مبالغ متواضعة نسبياً. وقدمت المنح مباشرة إلى مؤسسات وشبكات الممارسين. وشملت مقاييس القبول ما يلي: (أ) يجب أن تخدم المؤسسة أكثر من ٣٠٠٠ من العملاء شديدي الفقر الذين يجب أن يكون ٥٠ في المائة منهم على الأقل من النساء، (ب) يجب أن تكون المؤسسات عاملة وذات اكتفاء ذاتي وعلى طريق الاكتفاء الذاتي المالي، (ج) يجب أن تكون المؤسسات على طريق تعبئة الموارد التجارية المحلية.

٢٩ - وثمة تطور إيجابي هام من عملية الفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقراً وهو أن قصص النجاح وصفاتها معروفة الآن بقدر أفضل. وان نشر هذه الممارسات الأفضل للائتمانات الصغيرة في مختلف أجزاء العالم - التي تكون غالباً تحت ظروف مختلفة - يمثل الآن التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي والبلدان النامية.

٣٠ - وداخل المجتمع الدولي بدأ كثير من أجهزة الأمم المتحدة في دعم الائتمانات الصغيرة ولا سيما بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعد توفير الموارد المالية الفعلية محدوداً نسبياً؛ وبدلاً من ذلك أكدت أجهزة الأمم المتحدة بناء القدرات والتعزيز المؤسسي والتدريب والاستشارات لنشر أفضل الممارسات. وبموجب أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٢ طُلب من جميع أجهزة الأمم المتحدة توفير المعلومات بشأن أنشطتها: وترد هذه المعلومات في الفصل الثالث أدناه.

٣١ - وينبغي أن يوضع في الحسبان أن المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية تتقلص وأن الموارد اللازمة لأجهزة الأمم المتحدة تخضع لضغط خاص. وهكذا أصبح الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة أمراً حتمياً أكثر إلحاحاً ومن المهم ربط الموارد بقطاعات ذات إمكانية ولا سيما قطاعات الزراعة والهيكل الأساسي والتعليم. وسيكون من المؤسف إذا أدت تجارب الصور الجديدة للأنشطة الإنمائية إلى تشتيت المعونة.

دال - نحو دعم أقوى للمشاريع الصغيرة

٣٢ - توحي المناقشة السابقة بأنه إذا أريد للائتمانات الصغيرة أن تلعب دوراً قوياً في التنمية فإن هناك حاجة إلى استيفاء شروط معينة، أهمها فهم إقراض الائتمانات الصغيرة بوصفه جزءاً من برامج دعم شامل لقطاع المشاريع الصغيرة. وبناء على تقديرات الفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقراً فإن القطاع يوظف بالفعل ٥٠٠ من ملايين الفقراء، ويشكل قاعدة نشطة لتعزيز القطاع الخاص في عدد كبير من البلدان النامية. ويستتبع ذلك قيام حكومات البلدان النامية بصفة عامة بوضع خطط وبرامج لدعم المشاريع الصغيرة التي ينبغي أن تكون الائتمانات الصغيرة جزءاً لا يتجزأ منها. وعلاوة على ذلك ينبغي أن يكون الإطار التنظيمي متقبلاً للمشاريع الصغيرة. وقد اشتكى كثير من المقترضين الصغار لهذا النقص المعين في البلدان النامية.

٣٣ - وهناك أمثلة كثيرة للتدخلات الناجحة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لصالح المشاريع الصغيرة وأهمها تدخلات إدارة الأعمال الصغيرة للولايات المتحدة. وهذه الإدارة منظمة

مدهشة تساندها الحكومة بالكامل، وتعمل عن طريق القطاع الخاص وتوفر لقطاع الأعمال الصغيرة تشكيلة واسعة من خدمات الدعم، بما فيها المعلومات والتدريب. وبالطبع تسيطر على البرنامج معدلات الفائدة التجارية.

٣٤ - ويمكن للبلدان النامية أن تستفيد بوضع برامج شاملة مماثلة تضم في نهاية المطاف ا لقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ذات الكفاءة عندما يكون ذلك سارياً. ويمكن للأمم المتحدة أن توفر برامج أكثر قوة للمساعدة التقنية في ذلك الاتجاه. وهناك توازن دقيق ينبغي تحقيقه بين إدخال الفقراء في نهاية المطاف في إقتصاد السوق ومعدلات الإقراض التجاري من ناحية، وبين أهمية تقديم المساعدات المنخفضة الكلفة اليهم في المراحل البدائية لمشاريعهم.

٣٥ - والاستهداف موضوع شامل بصفة خاصة. فهناك مزاعم بأن الفقراء جداً ضعفاء في الواقع بدرجة لا تمكنهم من الاستفادة من الإقراض الصغير، وأن من يستفيدون هم الفقراء الأفضل حالاً. وبالرغم من أنه يلزم إدراج جميع الفقراء في البرنامج فإن نقص الأموال ترغم المنظمين على بذل جهد خاص للوصول إلى أقل الفقراء الأفضل حالاً بين الفقراء. وينبغي النظر إلى الائتمانات الصغيرة بوصفها مكملة لتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والإسكان والصحة والتغذية. ولا يمكن الاستغناء عن هذه الخدمة الأخيرة في محاربة الفقر.

٣٦ - وينبغي أن يتمثل جزء هام من أي جهد مستقبلي في تعزيز الهياكل الإدارية للمؤسسات القائمة للائتمانات الصغيرة، بدلاً من السماح للمؤسسات المتعددة والمنافسة بالتكاثر، ومن الممكن أن تكون اقتصادات الحجم ذات أهمية في الإقراض الصغير. ويحتمل أن تكون للقيادة الدينامية والموظفين الإداريين أهمية. ومن الأمور الأساسية توفير المعلومات عن الخدمات المتاحة للفقراء. وهذه ليست القضية حالياً حتى في بعض البلدان النامية المتقدمة. فمن النادر توفير المعلومات المتعلقة بتقديم الخدمات للفقراء.

٣٧ - وفي هذا السياق تستحق الاستدامة الطويلة الأمد لعمليات الائتمانات الصغيرة انتباهاً خاصاً. وفي الخطط الأنجح تكون أسعار السداد مرتفعة ولكن هذا لا ينطبق على كثير من العمليات التي لا تتسم بالارتفاع. وفي غياب الاستدامة الطويلة الأمد تصبح عمليات الائتمانات الصغيرة عمليات رعاية أو إحسان. ورغم أن لهذه العمليات الأخيرة مكانها في التنمية في بعض الظروف، فإنه لا يجب أن تتصف بها مؤسسات الائتمانات الصغيرة.

٣٨ - وربما يكون أهم عنصر في ضمان الاستدامة طويلة الأجل لهذه العمليات هو تضمينها مهمة تعبئة المدخرات. وهذه لا تمثل الحالة دائماً في الوقت الحاضر. وينبغي للعملية التي تقرض الفقراء أن تخدم احتياجاتهم التوفيرية أيضاً. وفي كثير من البلدان النامية تكون عادات التوفير منتشرة ولكن الهياكل المؤسسية لا تخدمها بالكامل، وينبغي دائماً استكشاف إمكانية جمع عمليات التوفير والإقراض في أحد أنواع منظمات الاتحادات الائتمانية. ومرة أخرى يمكن لحركات الاتحادات الائتمانية في بلدان منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تقلدها البلدان النامية. وتستطيع المنظمات الدولية أن تقدم المساعدة التقنية في وضع أطر للاتحادات الائتمانية وفي تعزيز إدارتها.

٣٩ - وتقع على البلدان المانحة مسؤولية خاصة في أن تكون برامج الوساطة المالية ذات قاعدة سليمة وتعمل خلال كيانات محلية متينة وتضم القطاع العام، وأن يكون الرصد جزءاً هاماً من العملية. وإلى حد ما تعد الأهمية الحالية المعطاة لهذه العمليات متجهة نحو المانحين؛ وبالتالي فإن المسؤولية الواقعة على المانحين ثقيلة. ومن المهم بصفة خاصة ألا ينظر في البلدان المتلقية إلى المنح أو القروض على أنها تحويلات بسيطة.

٤٠ - وفي الواقع تم إدراك أن التنسيق بين البلدان المانحة ضعيفاً في كثير من الجوانب بما تسبب من قيام عمليات مزدوجة وتجزئة للقدرة المؤسسية المتاحة في البلدان النامية. وينبغي تعزيز عملية الفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقراً وتوجيهها إلى تنسيق أفضل للمانحين. وتستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تساعد في هذه العملية ولا سيما على الصعيد الميداني. كما تحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى نشر أفكار أكثر واقعية بشأن إمكانية نهج الائتمانات الصغيرة ووضعها في المنظور الأوسع الخاص بالكفاح للقضاء على الفقر.

ثالثا - الدعم الدولي لاقراض الائتمانات الصغيرة

٤١ - يتضمن هذا الجزء موجزاً لأنشطة منظومة الأمم المتحدة.

ألف - الأمم المتحدة

٤٢ - في الأمانة العامة للأمم المتحدة تقع مسؤولية المساعدة على تنفيذ متابعة المؤتمر العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية وخدمة الهيئات الحكومية الدولية على عاتق إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. كما تعد هذه الإدارة نقطة الوصل لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. وبالنظر لولايتها تعطي أهمية خاصة لأفريقيا وللنهوض بالمرأة.

٤٣ - وثمة محفل ليوم واحد عنوانه "محفل مناصرة أفريقيا والقضاء على الفقر" نظمته في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ ورعته إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة وإدارة دعم التنمية وخدمات الإدارة وعدد من وكالات الأمم المتحدة. وركز جدول أعمال المحفل على خمسة مواضيع تتصل بالجوانب المهمة في استراتيجية للقضاء على الفقر. وتضمنت هذه المواضيع الائتمانات الصغيرة المتعلقة بالأمن الغذائي، والتمكين الاقتصادي للمرأة، وتوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية، والعمالة، والعمالة الذاتية، والنظام المصرفي التقليدي.

٤٤ - وفي تموز/ يوليه ١٩٩٧ تولى مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نمواً مع حكومتي اليابان وتايلند وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم محفل آسيا-أفريقيا بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة الذي عقد في بانكوك. واعتمد المحفل إطاراً للعمل يتضمن توصية بالنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق تحسين الوصول إلى الائتمان والتمويل وعن طريق النهوض بخطط التمويل الصغير بما في ذلك التمويل الجماعي بدون ضامن وتسهيلات الادخار والائتمان.

٤٥ - كما شارك مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا وأقل البلدان نمواً في المؤتمر الدولي السادس لصاحبات المشاريع الذي عقد في أكرا من ١٦ إلى ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧. وكان موضوع المؤتمر "تأثير التكنولوجيا والاتصالات على صاحبات المشاريع في الاقتصاد العالمي". وسوف يشارك المكتب أيضاً في مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية الذي سيعالج قضية ترشيد مفهوم الائتمانات الصغيرة في أفريقيا ويضع نموذجاً يمكن تطبيقه في أرجاء المنطقة الأفريقية. وفيما يتعلق بالمنشورات، أجرى المكتب دراسة عن القضاء على الفقر في ١٤ من البلدان المختارة، واضعاً الجهود المبذولة في مواجهة الفقر والتخلف. وأظهرت الدراسة كيفية تمكن خطط الائتمانات الصغيرة من تحسين تنمية المجتمعات.

٤٦ - وتجري شعبة الاقتصادات العامة والإدارة العامة بدراسة أخرى عن التمويل الصغير. وسوف تستكشف هذه الدراسة مختلف أوجه التمويل الصغير بما في ذلك القضايا المتصلة بالديناميات المالية للمشاريع الصغيرة وما يميز التمويل الصغير عن التمويل التجاري.

اللجان الاقليمية

٤٧ - متابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٢ بشأن دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر، تتولى اللجان الاقليمية القيام بعدد من المبادرات في ميدان التمويل الصغير. وفي حالة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يتمثل الهدف الرئيسي لبرامج أعمالها المتعلقة بالتمويل الصغير في النهوض بالتمويل الصغير كأداة استراتيجية لاستدامة عمليات المشاريع الصغيرة، بما في ذلك القطاع غير الرسمي، بخلق وعي بدورها في التنمية الخاصة وإبلاغ الدول الأعضاء بكيفية الإفصاح عن السياسات والاستراتيجيات والأليات اللازمة لتشجيع الائتمانات الصغيرة والوساطة المالية اللازمة. وفي هذا الصدد أجرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دراسة عن التوفيق بين أنظمة وممارسات التمويل الصغير غير الرسمي والرسمي الأصيلة في أفريقيا والتوصيات الموجهة للحكومات والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات القاعدة الشعبية. كما يتضمن برنامج العمل للفترة ١٩٩٩-١٩٩٨ دراسة عن دور التمويل الصغير في التنمية المستدامة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومنذ عام ١٩٩٧، تنفذ اللجنة مشروعاً تجريبياً في أثيوبيا وزامبيا بشأن النهوض بالقطاع غير الرسمي في التنمية الاقتصادية لأفريقيا. ومن المتوقع أن ينفذ المشروع بعد ذلك في ساحل العاج وغانا. وتنوي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تنشر في السنوات القادمة نتائج المشروع التجريبي بين البلدان الأفريقية بنشر كتيب عن النهج المشتركة التجريبية، وعقد حلقات عمل دون اقليمية، وتعزيز التعاون مع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف.

٤٨ - وتوفر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادئ، مثلها مثل اللجان الاقليمية الأخرى، آلية لتبادل الخبرة بشأن تسهيلات الائتمانات الصغيرة فيما بين البلدان المهتمة وطريقة لوضع أفضل ممارسات وصيغ التقييم، واقتراح نهج جديدة. وتحضيراً لإجراء مشاورات اقليمية بشأن تعزيز المؤسسات المالية الريفية، قامت اللجنة بخمس دراسات قطرية (اندونيسيا وبوتان والفلبين وفيت نام ونيبال) خلال النصف الثاني لعام ١٩٩٧. وكان الهدف من الدراسات والمشاورات الفحص الدقيق لكفاءة المنظمات الائتمانية غير الرسمية في توفير الائتمان إلى فقراء الريف، ولأنشطة التمويل الصغير، واقتراح بدائل سياسات للوصول إلى أعداد كبيرة من الأسر المعيشية الريفية الفقيرة والمحتاجة إلى الائتمانات خلال العقد القادم.

٤٩ - واستكمل مشروع متعدد السنوات بشأن تعزيز وصول المرأة إلى الائتمانات الرسمية والمؤسسات المالية في أقل البلدان نمواً. وشمل المشروع مجموعة من دراسات الحالة القطرية وحلقات العمل الوطنية، وحلقة دراسية اقليمية ومنشورين عن تحسين وصول المرأة إلى الائتمانات الرسمية والمؤسسات المالية. وكان غرض المشروع تقييم إمكانيات القيود الرئيسية التي تواجهها المرأة في الحصول على الائتمانات من المؤسسات المالية الرسمية مثل المصارف، وتحديد السمات الخاصة للبرامج الائتمانية الرسمية الناجحة، وصياغة التوصيات. ونتيجة للمشروع، يوجد الآن وعي أكبر بين المصارف المركزية والمؤسسات المالية الكبرى في أقل البلدان النامية الستة من المنطقة الأسيوية بالمشاكل التي تواجهها المرأة.

٥٠ - ونفذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشروعاً يتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سبعة بلدان (اكوادور والبرازيل وبوليفيا وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك). وأظهر المشروع أن النهج الحالية لتمويل الأعمال الصغيرة قامت على خبرة السياسات السابقة التي كانت تركز على المعونات الائتمانية والتي كانت لها نتائج ضحلة. وكانت النهج الجديدة تجاه المشاريع صغيرة الحجم جزءاً من السياسات الموجهة إلى السوق. وكثيراً ما اقترحت هذه النهج أهدافاً طموحة بشأن وصول الأعمال التجارية الأصغر إلى تمويل التدريب التقني والمساعدات التقنية والمالية. ومع ذلك فإن التنفيذ الفعلي لهذه التدابير لا يزال في مرحلة تجريبية.

٥١ - أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا فلها عدد من الأنشطة لتشجيع الأعمال الحرة في المشاريع الصغيرة بما في ذلك توفير المساعدات لبلدان ومؤسسات المنطقة. ويتمثل أحد أنشطة اللجنة الرئيسية في توفير أعمال البداية وبناء القدرات التدريبية الوطنية. ومنذ عام ١٩٩٠ أجريت المناهج الدراسية "باشري نشاطاً تجارياً خاصاً بك" لصاحبات المشاريع والمدربات المحتلات. بالتعاون مع المؤسسات المحلية. وتحقيقاً لهذا الهدف أنتجت اللجنة دليلاً للمدربين باللغة العربية. وفي أوائل عام ١٩٩٦ تم الوصول إلى تفاهم بين اللجنة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وفرت فيه اللجنة مساعدة تقنية لمشروع عنوانه "تعزيز المؤسسات لتنمية المشاريع النسائية في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والمناطق الفلسطينية. وكانت مساعدة اللجنة إلى مشروع الصندوق في التدريب على الأعمال الحرة وتقديم الاستشارة للأعمال التجارية والمعلومات والمشاريع الحاضنة. ونظمت اللجنة بالتعاون مع الصندوق الإنمائي للمرأة وصندوق الاستخدام الإنمائي للأردن تدريبات مشابهة ومعسكر لتنمية معامل التعليم في عمّان في الفترة من ٦ إلى ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وكانت إحدى الأهداف الرئيسية للمعسكر النهوض بمهارات

التدريب في تكييف المواد التدريبية الموجودة وتصميم مواد جديدة لتلبية احتياجات مختلف الفئات المستهدفة في المناطق الحضرية والريفية مع التركيز على الفقراء. وأعطى اعتبار خاص لتنمية الأعمال التجارية الصغيرة. وفي الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ توسع اللجنة الاقتصادية أنشطتها المتعلقة بالائتمانات الصغيرة بموجب البرنامج الفرعي "تحسين نوعية الحياة". ويركز في هذا البرنامج الفرعي على إزالة الفقر باستخدام الائتمانات الصغيرة كأداة ممكنة. وستغطي الميادين التالية: دور الأنشطة المذرة للدخل في القضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة في المجتمعات المحلية، دور القطاع غير الرسمي في تنمية المجتمعات، والأثر الاجتماعي للتسوية الهيكلية مع تركيز خاص على البطالة والتسهيلات التنفيذية لاقراض الائتمانات الصغيرة للنساء الفقيرات في المناطق الريفية والحضرية.

٥٢ - وفي تقييم دور الائتمانات الصغيرة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة العبور أكدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنه على الرغم من أن بلداناً كثيرة منها بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا أدركت ضرورة استحداث المشاريع الصغيرة ولا سيما في المناطق التي تواجه معدلات بطالة مرتفعة فقد قصر أصحاب المشاريع الوصول إلى مصادر التمويل. وتضمنت الأسباب ما يلي (أ) تعتبر المؤسسات المالية من المجازفة إقراض الأعمال الدقيقة والصغيرة بسبب معدلات العقود المرتفعة، والشكوك الاقتصادية والافتقار إلى ضامن، (ب) لا توجد لدى المصارف التجارية والائتمانية خبرة في التعامل مع المشاريع الصغيرة والتكاليف الإدارية المرتفعة التي ينطوي عليها تجهيز القروض الصغيرة، (ج) نقص الشفافية في تقييم القروض ونقص مهارات المؤسسات المالية في التعامل مع المشاريع الصغيرة، (د) في جميع بلدان المنطقة تقريباً تكون نظم المقاصة الوطنية فقيرة وقديمة وبالتالي تجري العمليات بالنقد بسبب جوانب عدم التيقن والتأخيرات التي تواجه النظم الالكترونية لتحويل النقود، (هـ) الافتقار إلى بيانات موثوق منها بشأن الأسواق. وللمساعدة في التغلب على هذه المشاكل تدعم اللجنة ما يلي: (أ) سياسات وطنية تفضيلية بشأن منظمات المشاريع الصغيرة والائتمانات الصغيرة، (ب) تقييم الخبرات الحالية عن طريق الدراسات الاستقصائية وحلقات العمل، (ج) وضع برامج متوسطة وطويلة الأجل لبناء القدرات لإنشاء منظمات ائتمانات صغيرة فعالة من حيث التكاليف وذاتية الاكتفاء، (د) إنشاء منح وصناديق وطنية ودولية طويلة الأجل لتنفيذ البرامج الوطنية.

باء - صناديق وبرامج الأمم المتحدة

١ - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٥٣ - كان صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، منذ إنشائه في عام ١٩٦٦ بوصفه نافذة لتمويل المشاريع الإنتاجية تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قناة البرنامج لتمويل تدخلات التمويل الصغير. وقد اعتمد حتى الآن أكثر من ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة من الأنشطة الائتمانية الاستثمارية، التي يتصل معظمها بالتمويل الصغير مع تخصيص الباقي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي الوقت الحاضر يمتلك الصندوق حافظة تبلغ حوالي ٤٠ مليون دولار ٧٠ في المائة منها في أفريقيا و ٢٠ في المائة في آسيا و ١٠ في المائة في أمريكا اللاتينية. ونفذ الصندوق مشاريع تمويل صغير عن طريق تشكيلة من

الشركاء الذين يتراوحون بين مؤسسات مالية مملوكة للدولة وبين اتحادات ائتمانية ومنظمات غير حكومية. كما استخدم الصندوق عدة آليات مالية دعماً لهذه المشاريع بما في ذلك المنح اللازمة لتمويل التكاليف المبدئية والنفقات التشغيلية، وتوفير رأس المال للإقراض، والتسهيلات الضامنة التي تستخدم حافزاً للمصارف لإعادة تمويل تجزئة مؤسسات التمويل الصغير. وفي عام ١٩٩٦ نشر صندوق المشاريع الانتاجية ورقة سياسات بعنوان "التمويل الصغير واستراتيجيات الفقر" تؤكد السياسات والأدوات التي يستخدمها الصندوق في المساعدة على استعادة الوساطة المالية الأساسية عن طريق توفير خدمات الائتمان والادخار في المناطق الريفية. وإعداداً لتقييم الصندوق لعام ١٩٩٩ من قبل مانحيه كلف الصندوق بإعداد تقييم منتصف المدة لبرامجه بما فيها الصناديق الإنمائية المحلية ومشاريع التنمية الاقتصادية وحافظة التمويل الصغير. ونفذ تقييم الحافظة الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بالتعاون الوثيق مع الفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقراً. وهو يركز على سبعة من مشاريع التمويل الصغير منتقاة من الاستثمارات الرئيسية للصندوق، تقع أربعة منها في أفريقيا (ليسوتو ومدغشقر وملاوي ومشروع اقليمي في غرب أفريقيا) ويقع مشروعان في آسيا (بوتان ولاوس) وواحدفي أمريكا اللاتينية (بوليفيا).

٥٤ - وما فتئ صندوق المشاريع الإنتاجية يدعم بنشاط من قبل الوحدة الخاصة للتمويل الصغير التي أنشئت في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ وأسندت إليها مهمة بناء صلة بين خبرة الصندوق الراسية في التمويل الصغير والطلبات المتزايدة من الشبكة العالمية من المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما تقدم الوحدة دعماً تقنياً جيداً لبرنامج مايكروستارت، الذي انطلق في شباط/ فبراير ١٩٩٧ في مؤتمر قمة الائتمانات الصغيرة في واشنطن العاصمة وأعطيت مهمة المساعدة في بدء الأنشطة. وبدأت الوحدة أو أيدت ممارسات صياغة المشاريع في مالي ومدغشقر وموريتانيا وموزامبيق وهايتي وفي الأراضي الفلسطينية. كما ساعدت في إعادة هندسة مشروع التمويل الصغير مع مصرف التنمية لغربي أفريقيا لتحسين أثره واستدامته. كما قدمت الوحدة دعماً رئيسياً لإعداد تقييم الحافظة مع الفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقراً. وفي النهاية ساعدت الوحدة صندوق المشاريع الإنتاجية في التعرف على الخبرات وصياغة صلاحيات معيارية للمحاسبة والتقييم وتحديد الرصد المعياري وأدوات تقييم الأثر التي ستستخدمها أيضاً وحدة الميكروستارت، لتساعد بذلك على تحسين وتنظيم ممارسات التمويل الصغير داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢ - مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)

٥٥ - تدمج اليونيسيف الائتمانات الصغيرة ضمن برامجها في البلدان التي يعرف فيها نقص الوصول إلى القروض الصغيرة كعقبة في تحسين وضع المرأة والطفل في تلك البلدان. وتعمل اليونيسيف مع المجتمعات والمنظمات غير الحكومية والحكومات (أ) لتقوية الجهود الوطنية لمد الائتمانات الصغيرة للمرأة (ب) وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية لمنح القروض الصغيرة والخدمات الاجتماعية الأساسية (ج) ورصد وتقييم دعمها للائتمانات الصغيرة لتحسين فعاليتها والمساهمة في بث أفضل الممارسات بقصد ضمان التخصيص المستدام في الفقر. وفي هذا الصدد دعمت اليونيسيف برامج الائتمانات الصغيرة في بلدان مثل البرازيل وبنغلاديش وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة والصين وغانا وغواتيمالا وفيت نام وكامبوديا وكينيا ومصر

ونيبال والهند. وأظهرت التقييمات الأخيرة وتقييمات الأثر التي أجريت في بلدين هما فيت نام ومصر أن الائتمانات الصغيرة تستطيع تحسين صالح المقترضين وأن الأثر يكون بأكبر درجة عندما يرتبط الائتمان بالدعم للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٣ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

٥٦ - يدرك الصندوق كجزء من استراتيجية الحاجة إلى توفير الائتمانات للمرأة كوسيلة لتعزيز المؤسسات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية. وفي هذا الصدد استثمر الصندوق في مجموعة من المشاريع في غربي آسيا لضمان تطوير قدرات ومهارات المرأة وتمكينها من إدارة الأعمال صغيرة الحجم بنجاح. وتشمل هذه المبادرات تطوير خدمات الاستشارة التجارية في المؤسسات الوطنية، وإنشاء شبكات للبرامج الائتمانية ودعم عقد دورات تدريب المهارات التجارية في الأعمال التجارية والإدارة لعدة فئات من النساء صاحبات الأعمال في غزة والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وقام الصندوق، وهو يعمل بمشاركة عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، بتسهيل إنشاء الشبكات التجارية النسائية في منطقة تملك المرأة فيها قوة اقتصادية محدودة. وعمل الصندوق مع مؤسسة التحرك الدولي على كسب دعم القطاع الخاص لإطلاق مبادرات حساسة بالنسبة لنوع الجنس والمساعدة على عقد شراكة بين منظمات الإقراض في أمريكا اللاتينية والمصارف لإقامة خط ائتماني بمبلغ ١,٢ مليون دولار لدعم المشاريع الصغيرة النسائية في كولومبيا وشيلي. وفي أفريقيا، وبالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، توسط الصندوق في إنشاء ميكروفين أفريقيا، وهي شبكة من ٤٢ من المنظمات غير الحكومية للمشاريع الصغيرة التي تقدم ائتمانات صغيرة للمرأة في ١٧ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الصعيد العالمي قام الصندوق أيضاً بتسهيل تكوين الائتلاف الدولي المعني بالائتمان الذي يتكون من ٣٢ المنظمات غير الحكومية العالمية لاقراض الائتمانات الصغيرة والأعمال التجارية التي تتبعها أكثر من ٢٠٠ منظمة فرعية.

جيم - الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة

١ - منظمة العمل الدولية

٥٧ - يرجع اشتراك منظمة العمل الدولية في التمويل الصغير إلى سنوات كثيرة؛ من خلال أنشطتها المتصلة بتنمية القطاع غير الرسمي، وبصفة خاصة تشجيعها للتعاونيات بما في ذلك تعاونيات الادخار والائتمان. واستجابة لاحتياجات عناصرها - الحكومات ونقابات العمال ومنظمات أصحاب الأعمال - وضعت منظمة العمل الدولية قوانين عمل تحدد المعايير لعناصرها عن كيفية دعم أنشطة المشاريع أو الفقراء العاملين، وصاغت قواعد في مجال التعاون التقني لمساعدة العناصر على صقل السياسات وتحسين الأداء المؤسسي واستحدثت صيغ بحثية تساعد على حسم أوجه نقص المعلومات وتؤثر في واضعي السياسات وتحدد أفضل الممارسات. ومن خلال استعراضاتها الموضوعية القطرية وجدت المنظمة أن عناصرها تعتبر التمويل الصغير أداة يمكن أن تكون قوية في مواجهة تحديات القضاء على الفقر ولا سيما عن طريق

العمالة الذاتية وتطوير المشاريع الدقيقة والصغيرة. وتدعو الاستعراضات السلطات إلى تهيئة جو أنسب للتمويل الصغير الرسمي وغير الرسمي، وإنشاء مؤسسات إضافية للتمويل الصغير، وتحسن وصول المشاريع الدقيقة والصغيرة إلى خدمات التمويل الصغير، ومساعدة المرأة على تقييم تلك الفرص (على سبيل المثال باستخدام بدائل ضامنة لتأمين القروض).

٥٨ - وتجري منظمة العمل الدولية الأبحاث بشأن مختلف جوانب التمويل الصغير لملء أوجه نقص المعلومات، والتأثير في واضعي السياسات وتحديد أفضل الممارسات الجيدة والسيئة. وتشمل أعمالها الجارية قضايا مثل خلق العاطلين للمشاريع؛ ودور التمويل الصغير في البلدان الصناعية - برنامج عمل تابع للمنظمة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وأثر تحرير القطاع المالي على وصول المشاريع الدقيقة والصغيرة إلى الخدمات المالية؛ ونوع الجنس والموارد المالية المسيطرة؛ واستخدام البدائل الضامنة في تأمين القروض؛ واستراتيجيات خفض تكاليف العمليات في الإقراض المصرفي للمشاريع الدقيقة والصغيرة.

٥٩ - وفيما يتعلق بالتعاون التقني، ثمة استعراض حديث للتعاون التقني للمنظمة شمل الفترة ١٩٩٨-١٩٩٦ حدد ٥٢ مشروعاً بها عناصر للتمويل الصغير، وتركز تسعة عشر من هذه المشاريع بصورة خالصة على التمويل الصغير بينما تتضمن باقي المشاريع عناصر تدخل أخرى. وتبلغ الميزانية الإجمالية للمشاريع الـ ٥٢ ما قيمته ٦٧,٨ من ملايين الدولارات مع ذهاب ٦,١ مليون منها إلى صناديق الائتمانات الصغيرة وما يقدر بمبلغ ٣٠,١ مليون إلى البحوث وخدمات الاستشارة وبناء القدرات في ميدان التمويل الصغير. وتقع هذه المشاريع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما أن خبرة المنظمة مطلوبة بصورة متزايدة في النهوض بعمليات التمويل الصغير المستدامة في بلدان ما بعد الصراع مثل كمبوديا ويوغوسلافيا السابقة وفي مناطق مثل أمريكا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء.

٢ - البنك الدولي

٦٠ - يتمثل أحد أسباب قيام الأعضاء الأصليين للفريق الاستشاري المعني بأشد البلدان فقراً بتقرير وضع الأمانة العامة في البنك الدولي في تعزيز حوافظ الإقراض المتزايد للتمويل الصغير من البنك. ويتوقع الفريق أن يلعب البنك دوراً رئيسياً في العمل مع الحكومات لتهيئة جو تجاري ممكن لمؤسسات التمويل الصغير وإقامة روابط بين الإطار الإجمالي للاقتصاد الدقيق والتمويل الصغير. وشكل الفريق تحالفاً مع كيانات فريق البنك الدولي العاملة في مجال التمويل الصغير بما في ذلك مؤسسة الصيرفة المستدامة لصالح مبادرات الفقراء، وبرنامج البحوث الأفريقي الفريق الموضوعي للتمويل الصغير الريفي والمشاريع المتوسطة الحجم. وأوجد كل تحالف منتجات مشتركة مثل الدليل العملي للتمويل الصغير ودراسات حالة لمؤسسات التمويل الصغير. وفيما يتعلق بمشاريع البنك الدولي التي تتضمن عناصر للتمويل الصغير يذكر أنه في عام ١٩٩٧ كان هناك ٢١ من مثل هذه المشاريع تم استخدامها أو كانت في طريقها إلى الظهور في ١٩ من البلدان بما في ذلك ١٣ من البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل. وفي كل حالة تقريباً اشترك الفريق الاستشاري المعني بأشد البلدان فقراً في مرحلة مبكرة باستعراض اختيار الوسطاء الماليين والمنتجات والخدمات، وأنشطة بناء القدرات وغير ذلك من خصائص القرض أو الائتمان المخطط له. كما تعاون الفريق

الاستشاري في مشاريع البنك الدولي في بلدان كثيرة لرفع قدرة البنك على تهيئة جو لسياسة تمكينية وفي السنتين الماضيتين عقد موظفو الفريق الاستشاري والبنك الدولي مناقشات تقنية بشأن أكثر من ٤٠ عملية إقراض تمويل صغير وأنشطة اقليمية قائمة أو مخطط لها. وأدى التعاون إلى تحسين تصميم كثير من عمليات الإقراض وحسم القضايا التشغيلية والتقنية وتسهيل إصلاح القطاع المالي في عدد من البلدان، بما في ذلك الأرجنتين وأرمينيا وأنغولا والبرازيل وسري لانكا وفيت نام وجمهورية مولدوفيا.

٣ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

٦١ - على مدىالعقدين الماضيين من تقديم المعونة المالية وكان الكثير منها يقدم عن طريق برامج الائتمانات الصغيرة لأشد الناس فقراً بين فقراء الريف في البلدان النامية. ويعتقد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بصورة راسخة أن الفقراء "يمكنهم التعامل مع المصارف". وتقوم خطة عمله على ثلاثة برامج رئيسية. وينبع البرنامج الأول من ولاية الصندوق بالتصدي لفقر الريف بالاعتراف بأهمية التمويل الصغير كأداة تمكينية رئيسية في تأمين التحسينات في الإيرادات والتأمين الغذائي المستدام للأسر المعيشية بين أشد أسر العالم فقراً ولا سيما المرأة في هذه الأسر. ويعترف البرنامج الثاني انه رغم أهمية الحصول على الائتمانات وتسهيلات الإدخار فلا يكفي هذا عادة في حد ذاته لتأمين التنمية المستدامة لفقراء الريف الذين يحتاجون أيضاً إلى روابط بنظام توزيع ذي كفاءة لمنتجاتهم بما في ذلك طرق صالحة للأسواق والوصول إلى التكنولوجيات المناسبة والتدريب التقني والأسعار العادلة للمدخلات وإلى جو تنظيمي ملائم. وثالثاً فانه بدلاً من تقديم الخدمات المؤقتة للفقراء فإن الهدف الرئيسي للصندوق يتمثل في استحداث أنظمة مالية ريفية صالحة ومستدامة مالياً، ولا سيما لأشد الناس فقراً الذين يعيشون في مناطق بعيدة في كثير من البلدان النامية. وبينما يحتفظ الصندوق بالتركيز الرئيسي على الفقراء فإنه يؤكد أيضاً الحاجة إلى حماية أموال القروض والنهوض بمعايير أداء على نطاق القطاع وتعزيز توفير الخدمات غير المالية. وعلى الصعيدين الاقليمي والمحلي يساعد الصندوق في بناء إطار للخبراء الفنيين في التنمويل الصغير، وتعزيز مراكز التدريب والنهوض بالروابط المستدامة بالرأس المال التجاري رغم السعي إلى ضمان بيئة تنظيمية صالحة. والصندوق عضو نشط في الفريق الاستشاري المعنى بأشد البلدان فقراً والتزم حتى الآن بما يزيد على ١ بليون من الدولارات في شكل خدمات ائتمانية لفقراء الريف مما يمثل حوالي ربع مجموع الإقراض حتى الآن. وقد انتفع ما يقدر بعدد ٢٠ مليون شخص من هذه الخدمات.

الحواشي

(١) أنظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.8).

مؤلفات حديثة منتقاة في التمويل الصغير والقضايا المتصلة به

كيانات الأمم المتحدة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حالة الفقر الريفي في العالم، تحقيق في أسبابها ونتائجها، مطبعة جامعة نيويورك ١٩٩٢.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، التمويل الصغير والاستراتيجيات المناوئة للفقر، منظور للمانحين.

الفريق الاستشاري المعني بمساعدة أشد الناس فقراً، البنك الدولي الفريق الاستشاري المعني بمساعدة أشد الناس فقراً، تقرير قمة الائتمانات الصغيرة، بيان صادر عن مجلس رؤساء الدول والحكومات في قمة الائتمانات الصغيرة، ١٩٩٧.

- "إطار سياسات للفريق الاستشاري المعني بمساعدة أشد الناس فقراً - برنامج التمويل الصغير."

- حواشي تركيز أرقام ١ و ٢ و ١٠

- "التمويل الصغير: السوق الناشئة الجديدة"، بقلم مواهيني مالهوترا، الرسالة الإخبارية العدد ٣.

- "نحو خلق عالم خال من الفقر"، بقلم محمد يونس، الرسالة الإخبارية العدد رقم ١.

- "ثلاث مؤسسات ابتكارية في بنغلاديش، براك وآسا وبيرو تانغيل" بقلم غريغوري تشين، الرسالة الإخبارية، العدد ٥.

- "تعزيز التمويل الصغير الآسيوي" بقلم جيتا موخرجي، الرسالة الإخبارية، العدد ٥.

- البنك الدولي "دراسات حالة في التمويل الصغير، زمبابوي، زامبوكو ترست" (١٩٩٥)، موجز تنفيذي مجرد.

- "القطاع غير الرسمي ومؤسسات التمويل الصغير في غرب أفريقيا" دراسات اقليمية وقطاعية، ليلى وبستر وبيتر فيدلز، ١٩٩٦.

جهات أخرى

باكلي جريمي "التمويل الصغير في أفريقيا هل هو المشكلة أو الحل؟" ورلد ديفيلوبمنت، المجلد ٢٥، العدد ٧ (١٩٩٧).

كوري أنتوني، "صغار الدائنين يعدون أيضاً" يوروموني (تموز/ يوليه ١٩٩٦).

المركز الإنمائي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التمويل الصغير للفقراء، هارتموت شنايدر (١٩٩٧).

جونسون سوزان وبن روغالي، "التمويل الصغير وتخفيض الفقر" أوكسفام، المملكة المتحدة وايرلندا وأكشن إيد (١٩٩٧).

ماكنيلي باربره وكرستوفر دانفورد، "هل خدمات الائتمانات والادخارات فعالة؟" تأليف وتحليل، التحرر من الجوع، ورقة بحثية رقم ١.

موسلي بول ودافيد هولم، "تمويل المؤسسات الصغيرة: هل هناك صراع بين النمو وتخفيف الفقر؟" تقييم آثار معالجات المشاريع الصغيرة، إطار للتحليل والإدارة من أجل النتائج، ورقة عمل رقم ٧ (آذار/ مارس ١٩٩٥)

تنمية المشاريع الصغيرة، موجز رقم ١٨ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥).

- - - - -